

نظام الاقتصاد الإسلامي ودور الهجرة النبوية في تأسيسه / ١

مفهوم ونشأة، تطوره وتطبيقه

د. عبد الفتاح ثابت ناصر احمد

أستاذ الإدارة والاقتصاد المشارك

كلية مجتمع "الهجر" القبيطة - لحج - الجمهورية اليمنية

الحلقة (١ : ٣)

تناول هذا البحث المختصر المتواضع نظام الاقتصاد الإسلامي، مفهومه، بدايته ظهوره، مساهمة الهجرة النبوية في ترسيخه وانتشاره وتطبيقه، وتطرق البحث إلى الفوائد والعوائد الكبيرة والكثيرة لنظام الاقتصاد الإسلامي، الذي ساهم إلى حد كبير في محاربة الفقر وتحسين حياة الفرد والمجتمعات الإسلامية، من خلال تطبيق مبادئ السنة والشريعة الإسلامية في تعاملاته وأجراءاته، ووضع اللبنة الأولى لنظام اقتصادي متين وقوي يقوم على أساس العدل والتكامل والمساواة وحسن التعامل والاخلاق، وأوضح البحث استفادة الدول والمجتمعات غير الإسلامية من تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي في المجالات المختلفة والتعاملات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والمصرفية والصناعية والتجارية وغيرها من المجالات التي كان للنظام الاقتصادي الإسلامي دور كبير في تطويرها وتفادي كثير من المشكلات التي كانت ستواجه الأنظمة الاقتصادية التقليدية الأخرى.

تطرق البحث حول موضوع النظام الاقتصادي الإسلامي، مفهومه، وتاريخ تطوره، ومساهمة الهجرة النبوية في تأسيسه وترسيخه وتطوره، ومجالات تطبيقه في الحياة التعاملية بين افراد المجتمع، وأيضا مساهمة هذا النظام في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل محاربة الفقر والغش وتحسين مستوى الحياة للمجتمع.

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث هذا في التعرف على الأهمية الكبرى من النظام الاقتصادي الإسلامي، والفوائد الكبيرة والكثيرة التي يحصل عليها الفرد والمجتمع الإسلامي من خلال تطبيقات وقواعد هذا النظام التي تعود بالمنفعة الكبرى على المسلم في مختلف جوانب الحياة.

أهداف البحث :

يهدف البحث هذا إلى إعطاء مفاهيم نظرية عن النظام الاقتصادي الإسلامي، بالإضافة إلى توضيح الإيجابيات والفوائد الكثيرة، التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع الإسلامي، بالإضافة إلى الفائدة الكبيرة من تطبيقاته في مجالات متعددة ومختلفة للبلدان والمجتمعات غير الإسلامية.

منهجية البحث:

اعتمدت في كتابة البحث المختصر هذا على المقالات والبحوث المنشورة في المواقع الالكترونية، والكتب الخاصة بموضوع النظام الاقتصادي الإسلامي، مفهومه، تأسيسه وتطوره، وإيجابياته ومجالات تطبيقه وقواعد تنظيمه، وتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي بهدف الوقوف على بعض الباحثين في هذا الموضوع والخروج بالنتائج والتوصيات تناسب والتطورات الجارية والحديثة المعاصرة التي يعيشها العالم بأسرة.

خطة البحث:

نتيجة للأهمية العلمية للبحث تم تقسيمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم نظام الاقتصاد الإسلامي، ونشأته، ودور الهجرة النبوية في تأسيسه وتطويره وانتشاره.

المبحث الثاني: أركان، وأهداف، وخصائص، وأدوات، ومبادئ وأسس نظام الاقتصاد الإسلامي.

المبحث الثالث: أبرز أخلاقيات نظام الاقتصاد الإسلامي، وتطبيقاته، والفرق بينه وبين النظام الاقتصادي الرأسمالي.

المبحث الرابع: الإنماء الاقتصادي للدول المسلمة، وأهم جوانب وضروريات الاقتصاد الإسلامي، والعقيدة في الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي في القرن الواحد والعشرين تحديات وفرص ومستقبله.

الخاتمة – النتائج – التوصيات والمصادر والمراجع

المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطوير نظام الاقتصاد الإسلامي ودور الهجرة النبوية في تأسيسه

وانتشاره

المطلب الأول: مفهوم نظام الاقتصاد الإسلامي:

– هو مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلائم مع ظروف الزمان والمكان. ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة. ومن هذا التعريف

يتضح أن الأصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة النبوية، هي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغير الظروف مثل الزكاة⁽¹⁾.

– هو نظام مستقل وضع بهدي من الله عز وجل وفقاً لتعاليمه وهو ما يميزه عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وهو ليس مجرد مبادئ وقواعد نظرية غير قابلة للتطبيق، وإنما هو نظام قابل للحياة والممارسة الفعلية من خلال مؤسسات وأجهزة تجسد هذه المبادئ⁽²⁾.

– أسلوب اقتصادي مُعتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس. ويُعرف نظام الاقتصاد الإسلامي أيضاً بأنه نظام مُرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية، يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تسهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي؛ وتحديدًا في مجالات الادّخار والإنفاق.

من التعريفات الأخرى لنظام الاقتصاد الإسلامي أنه مجموعة القواعد التي تعتمد على أصول العقيدة الإسلامية؛ وهي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد الفقهي، وتهتم جميعها في متابعة الأعمال الاقتصادية ضمن البيئة الاجتماعية⁽³⁾.

– هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو إيجاد اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة⁽⁴⁾.

– هو نظام له ذاتيته المميزة والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية فهو نظام يقوم على أسس مستنبطة من شرع الله تبارك وتعالى؛ الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير، ولذلك فهو نظام دائم؛ لأن مصدره هو الشريعة الإسلامية، أما الأنظمة الاقتصادية الوضعية فهي تقوم على أسس من وضع البشر المخلوق؛ الذي لا يعلم ماذا يكسب غداً ولا يعلم بأي أرض يموت⁽⁵⁾.

(1) ويكيبيديا

(2) مصطفى، كامل، مدونة بعنوان: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه، على موقع: اقتصاديو العرب، تاريخ: 20 أبريل 2021م

(3) صبحي، محمد، مدونة بعنوان: مفهوم الاقتصاد الإسلامي، على موقع موضوع كوم، تاريخ: 6 يونيو 2022م

(4) عبد الرزاق، ورقية، مداخل بعنوان: التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعه الملك عبد العزيز، السعودية، 30 أبريل 2008.

(5) عدنان، ابو عودة، مدونة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي ومعوقات النظم الاقتصادية الأخرى، على موقع الوطن، تاريخ: 19 أكتوبر 2018

- في هذا الإطار، يُقدّم الفنجري تعريفاً واضحاً للاقتصاد الإسلامي، ويضع إطاراً لمبادئه الأساسية. فالاقتصاد الإسلامي، بحسب الكاتب، هو نظام اقتصادي يقوم على مجموعة من القواعد التي تستمد أساسها من القرآن الكريم والسنة النبوية، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الروح والجسد، وإقامة العدل الاجتماعي. إذ يرفض الاقتصاد الإسلامي، كمثال، مبدأ الربا الذي يُعتبر أساساً في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، ويضع بدلاً منه مبادئ مثل الزكاة والوقف لتحقيق التوزيع العادل للثروة⁽¹⁾.
- هو مجموعة المبادئ والأصول التي تحكم الأنشطة وتنظم القضايا الاقتصادية وفقاً للمنظور الإسلامي، ويرتكز الاقتصاد الإسلامي على العقيدة والأخلاق الإسلامية، والتي تبلورت كمبادئ وقيم واعتمدت كأسلوب حياة لدى المسلمين⁽²⁾.
- هو "علم يبحث في كل ما يتعلق بالثروة والمال والتكسب والتملك والإنفاق، ومسائل الإنتاج والاستثمار، ومسائل الانتفاع والخدمات، ومسائل التوفير والادخار، ومسائل الغنى والفقر في ضوء الأصول الشرعية، والقواعد الكلية، والمنظومة القيمية في الإسلام"⁽³⁾.
- يعرف نظام الاقتصاد الإسلامي بالسلوك الإسلامي الذي انبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية في استخدام الموارد المادية لإشباع الحاجات الإنسانية⁽⁴⁾.
- بأنه "مجموعة القواعد المنبثقة من الأصول الإسلامية (القرآن والسنة، والاجتهاد الفقهي الاقتصادي) التي تعتنى بالمعاملات الاقتصادية داخل المجتمع".
- وهناك تعريف آخر بأنه "مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية". وهذا يصدق على كل نظام، بيد أن النظام الإسلامي فيه جوانب أساسية أتى بها الوحي ونصت عليها الشريعة الإلهية في القرآن والسنة، وفيه جوانب أخرى يتوصل إليها بالاجتهاد الإنساني المعتمد على ما يستنتجه العلماء من الشريعة، أو ما يستنتجه العلماء مما عرفه الإنسان من السنن والطبائع التي أودعها الله في الكون والإنسان⁽⁵⁾.

(1) الفنجري، محمد شوقي، (1994) الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الشروق، القاهرة
 (2) منشور بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، على موقع الإمارات، 2024، الإمارات العربية المتحدة
 (3) عضيبات، صفوان، مدونة بعنوان: الاقتصاد الإسلامي، على وقع دار الافتاء العام، تاريخ: 17 أبريل 2024
 (4) فريق الموقع، مدونة بعنوان: تعريف نظام الاقتصاد الإسلامي، على موقع: البورصة كوم تاريخ: 25 نوفمبر 2024
 (5) الصاوي، عبدا لحافظ، مدونة بعنوان: مفاهيم خاطئة بشأن الاقتصاد الإسلامي على موقع: جريدة البورصة الاقتصادية المصرية، تاريخ: 14 أكتوبر 2025

والنظام الاقتصادي الإسلامي : هو السلوك الاقتصادي الإسلامي الذي ينبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية في استخدام الموارد المادية والاقتصادية لإشباع الحاجات الإنسانية⁽¹⁾.

– هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسان⁽²⁾.

يعرف نظام الاقتصاد الإسلامي بالسلوك الإسلامي الذي انبثق من العقيدة والأخلاق الإسلامية في استخدام الموارد المادية لإشباع الحاجات الإنسانية⁽³⁾.

المطلب الثاني : نشأة النظام الاقتصادي الإسلامي :

تناول الإسلام حياة البشر في مختلف نواحيها سواء أكانت روحية أم مادية، فلم يقتصر الإسلام على مجرد العقائد، والهداية الروحية في الوقت الذي لم يغفلها؛ فهو الدين الخاتم الكامل لا يقتصر على شأن دون آخر، وإنما جاء بتوجيه عام سياسي، واجتماعي، واقتصادي، وهذا ما يعبر عنه بمصطلح الإسلام دين ودنيا، أو أنه عقيدة وشريعة، أو أنه صالح لكل زمان ومكان بل لن يصلح الزمان والمكان إلا بالإسلام⁽⁴⁾.

. وبما أن الإسلام جاء بمنهج شامل لعلاج كل المشاكل والأزمات، وعلى رأسها المشاكل الاقتصادية، والتي كانت محدودة في الصدر الأول من الإسلام، وذلك؛ لفقر البيعة، وتواضع الأنشطة الاقتصادية كالرعي والتجارة، بالإضافة لقوة الوازع الديني في النفوس، فلا تجد غشاً، ولا تدليساً، ولا غبناً، ولا احتكاراً. ثم لما توسعت المعاملات بين الناس وازدهرت التجارة والصناعة، وانفتحت المجتمعات والدول على بعضها البعض، وضعف الوازع الديني، والإيمان بالله، وظهور الحيل والخديعة في معاملات الناس؛ استجدت قضايا اقتصادية تختلف تماماً عما عاشه سلف الأمة كالشركات الحديثة، وبيع الأسهم، والبورصات، والمعاملات المصرفية، وغيرها، إضافة إلى الحاجة لضبط معاملات الناس وعقودهم؛ لكي لا تفضي إلى النزاع والخلاف؛ مما أدى إلى اهتمام العلماء بدراسة هذا العلم، وبحث قضاياها، ومعالجة مشكلاته.

(1) فريق العمل، مدونة بعنوان: تعريف نظام الاقتصاد المصري، على موقع البورصة الاقتصادية المصرية، تاريخ: 26 نوفمبر 2014

(2) نور الدين، اسعد مدونة، بعنوان: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، على موقع: اقتصاديو العرب، تاريخ: 30 أبريل 202

(3) السيد، مها، مدونة بعنوان تعريف نظام الاقتصاد الإسلامي، على موقع البورصة كزم، تاريخ: 25 نوفمبر 2014

(4) (مصدر سابق) الفنجري، محمد شوقي

وفي بداية القرن العشرين ظهرت مذاهبٌ اقتصاديةٌ بثَّتها دولٌ عظمى تريد الثروة واستعمار خيرات الشعوب، وأشهرها النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، أما النظام الإسلامي فقد ضعف بسبب هيمنة الدول الأجنبية على بلاد المسلمين، وإقصائهم للشريعة الإسلامية من التطبيق والتحكيم في شؤون الحياة. "فلم يظهر الاقتصاد الإسلامي كعلم إلَّا في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أو في النصف الثاني من القرن العشرين، وكانت الرغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية، ويحقق مصالحها وقوتها إثر انهيار الدولة العثمانية، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل اهتم فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار؛ ليتبلور لنا مصطلح علم الاقتصاد الإسلامي⁽¹⁾."

المطلب الثالث : الهجرة النبوية وتأسيس النظام الاقتصادي الإسلامي :

مثَّلت الهجرة النبوية الحدث الهام لتأسيس نظام اقتصادي للدولة الإسلامية الوليدة، وبرزت لنا بكل وضوح قواعد هذا النظام، وآلياته، ومؤسساته، وأولويات أهدافه، والسياسات الاقتصادية المتبعة فيه، والتي تنطلق من قواعد هذا النظام الاقتصادي وهي :

تحقيق الكفاية لكل مسلم غاية النظام الاقتصادي النبوي في المدينة

قد بيَّنت لنا السنة النبوية وسيرة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلى المدينة أنه صلى الله عليه وسلم يبادر مبكراً إلى تأسيس قواعد النظام الاقتصادي وبناء مؤسساته وتوظيف آلياته لتنظيم الأوضاع الاقتصادية في المدينة المنورة، فوجدنا بياناً واضحاً لأولوية أهداف النظام الاقتصادي في العهد النبوي في المدينة المنورة، في توفير الكفاية لكل فرد في الأمة، من خلال نظام المؤاخاة، فقد آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار، وبالتالي حقق كفاية العيش للمهاجرين، وعلينا أن نلاحظ أن هذا النظام التكافلي نظام مبتكر غير مسبوق في التاريخ البشري، ولقد ضرب الأنصار أروع الأمثلة في تجسيد معاني هذا النظام والوصول به إلى أعلى درجات البذل. أي: تحقيق أعلى مستويات التضامن بتقديم المشاركة الكاملة في الأموال والإقامة للمهاجرين الوافدين، وهذه نقطة سوف نتناولها فيما بعد، وهي مسألة: فاعلية النظام الاقتصادي في تحقيق أهدافه، فالمعروف عن كل النظم الاقتصادية الوضعية أنه توجد لديها

(1) عبد الرحمن، يسري احمد، (2000)، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط2، ص15

فجوة دائماً بين الأهداف المنتقاة ومستوى تحقيق هذه الأهداف، بينما نجد أن الأنصار قد حققوا في نظام المؤاخاة أعلى مستوى ممكن من الأداء.

إقامة السوق الإسلامية في المدينة المنورة

لقد بادر النبي صلى الله عليه وسلم في أيامه الأولى في المدينة المنورة إلى تأسيس آلية تنسيق النشاط الاقتصادي، وهي السوق، حيث قام سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحديد موضع للسوق قريباً من المسجد النبوي، كما وضع قواعده وضوابطه فيما بينه من أحكام للسوق، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إنه صلى الله عليه وسلم أولى هذه السوق عناية كاملة، فكان يتفقدُها بعد صلاة الفجر في مسجده، ويحدّر من الغش في صفقاتها ويختبر جودة السلع بنفسه، بل قد عَيَّن أماكن لتجارة بعض أصناف السلع من الحبوب ومنتجات الألبان والملابس والجلود... إلخ، فازدهرت هذه السوق، ووجد فيها بعض المهاجرين كعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وغيرهم فرصة عظيمة للتجارة، فربحوا وحقّقوا ثروةً استغنوا بها عن العيش في ظل نظام المؤاخاة، وقد أكّدت كُتُب التاريخ أن سوق المدينة المنورة في تلك الفترة أصبح من أبرز الأسواق الاقتصادية في الجزيرة العربية.

إنشاء مؤسسات اقتصادية ومالية جديدة: مؤسسة الزكاة، ومؤسسة بيت المال

إضافة إلى مؤسسة السوق، فقد ابتكر الإسلام وطبّق ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، أهم مؤسستين عرفهما تاريخ الإسلام وهما: مؤسسة الزكاة، ومؤسسة بيت المال.

وتعد مؤسسة الزكاة هي المؤسسة التي تختصُّ بتحقيق الكفاية لكل فرد في الأمة بشكل دائم ومستقر، نعم كان نظام المؤاخاة فاعلاً في القضاء على الفقر في وقته، ولكنه كان نظاماً مؤقتاً لعلاج مشكلة الفقر بشكل عاجل سريع ومؤقت، بينما الزكاة هي مؤسسة القضاء على الفقر في البلاد بشكل أبدي، وتتميز مؤسسة الزكاة بوضوح القواعد الضابطة لطبيعة مواردها وتحديد المستحقين لمصارفها، وسعر الزكاة المستحق على المال الخاضع للزكاة وشروط خضوعه للزكاة، بل وكذلك أسس توزيع الزكاة مكاناً وقدرًا، ومرونة هذا المقدار بتغير متطلبات وظروف الحياة، وأيضاً مرونة تحصيل الموارد، وذلك بجواز تعجيل تحصيلها عن سنوات مقبلة.

أما مؤسسة بيت المال، فقد أوجدت أول مؤسسة في التاريخ الاقتصادي تحدّد الفصل بين ملكية مال الحاكم وملكية أموال الدولة، في ضوابط محددة وأحكام واضحة، وقد كان الأمر قبل الإسلام في دول

أخرى مثل فارس والروم أن الحاكم يملك كل شيء ويتصرف في كل شيء بمفرده دون مراجعة من أحد، بينما قام بيت مال المسلمين في المدينة المنورة على أسس وقواعد نُظِمَ تحصيل محدّدة، إلى جانب قواعد متعددة للصرف والتوزيع، لدرجة أن المسلمين قد وضعوا نظريات علمية للمحاسبة تطبق على بيت مال المسلمين.

تعدد أنواع الملكية في النظام الاقتصادي النبوي

تعددت نظم وأشكال الملكية في المجتمع الإسلامي منذ تقرير النظام الاقتصادي الإسلامي بدخول النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، وساعد هذا التمييز في تلبية الحوافز الفردية مع تقرير الملكية الفردية، وتغطية الالتزامات المختلفة للدولة من خلال تقرير ملكية الدولة، وتحقيق الضمان الاجتماعي بتقرير الملكية العامة، كل ذلك في تناسق وتكامل على تحقيق أهداف هذا النظام، وتشتمل نظم الملكية في الإسلام على ما يلي:

- الملكية الخاصة، فقد اشتمل هذا النظام على الملكية الخاصة، ووضع قواعد حمايتها ومنع الاعتداء عليها، ووسع دائرة كسبها في الإحياء والإقطاع... إلخ.
 - كما قرّر ما يُسمّى بملكية الدولة، ممثلة في ملكية بيت المال، وهي ملكية لها مصادرها وتخصّص لإقامة المصالح العامة؛ من طرق، وسدود، وتُرَع وجسور، ورعاية اجتماعية قد لا تغطي بموارد الزكاة... إلخ.
 - إلى جانب الملكية العامة، وهي الأموال العامة التي ينتفع بها كل الناس، مثل الترع والأنهار، والمراعي في الصحراء، والمعادن في باطن الأرض...
- وقد حدد رسول الله صلى الله عليه وسلم قواعد كل نوع من الملكية، وضوابط إنشائه وحمايته والانتفاع به، مما زخرت به كتب السنة النبوية وكتب فقه المعاملات المالية.

الحوافز على النشاط الاقتصادي في النظام الاقتصادي النبوي

يُمثّل مبدأ الحوافز قاعدة مهمة من قواعد النظام الاقتصادي بصفة عامة، وقد تميزت الحوافز على النشاط الاقتصادي في الإسلام بأنها حوافز متنوّعة، فتجتمع بين الحوافز المادية وبين الحوافز المعنوية والأدبية، وتجمع كذلك بين الحوافز الدنيوية والحوافز الأخروية، ومثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: مَا كَسَبَ الرَّجُلُ

كَسْبًا أَطْيَبَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَخَادِمِهِ، فَهُوَ صَدَقَةٌ⁽¹⁾، فبين هذا الحديث الحافز الأخروي على نشاط اقتصادي خاص فالكسب الذي يكسبه الرجل من عمل يده من العمل الطيب الصالح، وإنفاق عائدته على نفسه وولده صدقة منه، ومثله في الحث على الغني والنفقة: **الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى**.

وهذا بيان للحافز المعنوي والأدبي في حث المسلمين على التسابق في الفضل، أما الحافز المادي، فيتمثل في طيب الربح الحلال، وأنه أفضل الكسب، كما ورد في أحاديث كثيرة منها حديث ابن عمر وقد سأل النبي صلى الله عليه وسلم: **أَيُّ الْكَسْبِ أَفْضَلُ؟** قَالَ: **عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ⁽²⁾**.

ظهر مما سبق أن النظام الاقتصادي الإسلامي في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، تميز بجملته من القواعد الفريدة التي شكّلت نظاماً اقتصادياً متميزاً، حقق أهدافه التي سعى إليها، بكل فاعلية واقتدار، باستعمال الآليات الاقتصادية العملية، وليس بانتظار معجزات خارقة من السماء، فانطلق المسلمون على هدى قواعد هذا النظام، فأسسوا حضارة اقتصادية متميزة، جمع فيها النظام الاقتصادي الإسلامي بين خيرات الدنيا والآخرة، في الوصول إلى الحياة الطيبة للأفراد، وإيجاد الاستقلال التام، وتحقيق الكفاية الذاتية للأمة في حاجاتها الاقتصادية، من خلال سياسات وآليات تنبثق من قواعد نظامها الاقتصادي الذي أسسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة⁽³⁾.

المطلب الرابع: تطور الاقتصاد الإسلامي

شهد الاقتصاد الإسلامي كعلم تطوراً ديناميكياً متسارعاً في النصف الثاني من القرن العشرين، وتعتبر جامعة الأزهر أول من درس الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة عام ١٩٦١م، ثم تلتها جامعة الملك عبد العزيز عام ١٩٦٤م، ثم جامعة أم درمان في السودان عام ١٩٦٦م، وكان من توصيات مؤتمر علماء المسلمين السابع عام ١٩٧٢م والذي عقد في القاهرة ضرورة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في جميع جامعات العالم الإسلامي، وشكلت هذه التوصية النواة الأولى لتأسيس أقسام الاقتصاد الإسلامي وانبثاق

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه، (٧٢٣/٢) حديث رقم (٢١٣٨) وقال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (٥/٣): إسناده حسن

(2) حديث رقم (١٠٣٣)، كتاب الزكاة باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، أخرجه الطبراني في الأوسط، (٣٣٢/٢) حديث رقم «٢١٤٠» وقال الهيثمي: رجاله ثقات، انظر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٤/٦١).

(3) فياض، عبد المنعم حسانين، مدونة بعنوان: الهجرة النبوية وتأسيس نظام الاقتصاد الإسلامي في الإسلام، على موقع منتدى البركة، تاريخ 13 مايو 20

المعاهد المتخصصة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية خاصة بعد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي الذي انعقد في مكة المكرمة عام ١٩٧٦م^(١).

وعلى أثر تطور علم الاقتصاد الإسلامي تطورت تجربة المصارف الإسلامية، فكانت التجربة الأولى للمصرف الإسلامي (تجربة ميت غمر في صعيد مصر) عام ١٩٦٣م، وتم تأسيسها كبنك ادخار محلي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية^(٢).

ثم نشأ البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي عام ١٩٧٥م، وفي عام ١٩٧٧م تأسست ثلاثة بنوك إسلامية هي: بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، ثم البنك الإسلامي الأردني عام ١٩٧٨م، والبنك العربي الإسلامي الدولي عام ١٩٩٨م.

وبعد هذه المسيرة الحافلة بالعطاء والابتكار نجد المصرفية الإسلامية كجزء من الاقتصاد الإسلامي تحقق أرقاماً قياسية وفق أحدث التقارير الاقتصادية العالمية، فمن أبرز نتائج تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي الصادر في عام ٢٠١٨م والذي تنتجه شركة (Thomson Reuters) بالتعاون مع (Dinar Standard):

١. حجم قطاع التمويل الإسلامي لعام ٢٠١٧م بلغ ٢٠٤٣٨ مليار دولار أمريكي، ويتوقع أن يصل في عام ٢٠٢٣م إلى ٣٠٨٠٩ مليار دولار أمريكي، بمعدل نمو يصل إلى ٧.٧٪.
٢. حجم الاستثمارات الهامة في الاقتصاد الإسلامي - والمفصح عنها في الأسهم الخاصة أو في رؤوس الأموال المخاطرة للأعوام (٢٠١٥م - ٢٠١٨م) تصل إلى ٧٤٥ مليون دولار أمريكي.
٣. حركة تجارية كبيرة في منتجات الاقتصاد الإسلامي المتعلقة بنمط الحياة بواردات تصل إلى ٢٧١.٨ مليار دولار أمريكي، وصادرات تصل إلى ٢١٠.٥ مليار دولار أمريكي بحسب بيانات الدول الإسلامية في منظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١٧م.
٤. حجم سوق الاقتصاد الإسلامي لعام ٢٠١٧م يصل إلى ١.١٠٧ مليار دولار أمريكي ويتوقع أن يصل إلى ٣.٠٠٧ مليار دولار عام ٢٠٢٣م.
٥. التمويل المتاح للاستثمار في دول منظمة التعاون الإسلامي يصل إلى ٤.٩ ترليون دولار أمريكي.

(1) الفنجري، محمد شوقي، (2008)، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي دار توفيق للطباعة والنشر، ط5، ص5-7
(2) النجار، احمد عبد العزيز، (2012)، بنوك بلا فائدة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط2، ص67

٦. تعصف رياح التغيير بالتمويل الإسلامي؛ إذ يجري اعتماد الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية على قدم وساق في هذا القطاع لتصل إلى ١٢.٦ مليون دولار متاحة للتكنولوجيا المالية الإسلامية. تشير هذه النتائج الحديثة إلى التطور الكبير والمستمر في قطاع التمويل والاستثمار في مجالات الاقتصاد الإسلامي المختلفة والتي منها المصارف الإسلامية، ولعل ذلك يدل على التوجه العالمي المتسارع إلى الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص، لتحل إيران مركز الصدارة من حيث أصول سوق التمويل الإسلامي والتي تصل إلى ٥٧٨ مليار دولار أمريكي ثم تتبعها السعودية ثم ماليزيا، وفي نفس الوقت نجد الاهتمام المتصاعد بالاقتصاد الإسلامي في دول أوروبا وأمريكا ودول شرق آسيا، فعلى سبيل المثال تؤسس بريطانيا لجنة للتكنولوجيا المالية الإسلامية لتحل المركز الرائد في هذا المجال لعام ٢٠١٧م، وفي فرنسا يتم تدريس المعاملات الإسلامية علاوة على وجود تخصص الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في عشرات الجامعات العالمية في أوروبا وأمريكا وغيرها من الدول^(١).

المبحث الثاني: أركان، أهداف، خصائص، أدوات، مبادئ واسس نظام الاقتصاد الإسلامي:

المطلب الأول: أركان الاقتصاد الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان هي:

الركن الأول: الملكية المزدوجة: ونقصد بها: الملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة هي الملك المشاع لأفراد المجتمع، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

ومن مجالات الملكية الجماعية ومصادرها " الأوقاف الخيرية *، المعادن، الزكاة، الجزية، المعادن. الخ " أما مجالات الملكية الخاصة ومصادرها نذكر " البيع والشراء، العمل بأجر للآخرين، الصناعة والاحتراف، الوصايا والإرث الزراعة. الخ ".

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة: تقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع. وخالف النظام

(1) صفوت، عصيات، مدونة، بعنوان: تطور الاقتصاد الإسلامي، على موقع: دار الافتاء العام، تاريخ: 6 ديسمبر 2023

الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك .

فقد جعل الاسلام هناك حرية اقتصادية ولكنها مضبوطة بالشروط الآتية :

الشرط الأول : أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً : والقاعدة الشرعية : أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه ، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة ، ولكن بشرط ألا تخرق نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي مثل : الربا ، الغرر ، القمار والميسر والاحتكار .

الشرط الثاني : أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع ، مثل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين .. وذلك لكي يقيم التوازن بينهم ، وبيع عمر السلع المحتكرة جبراً من محتكرها بسعر المثل .

الشرط الثالث : تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين ، للحديث : لا ضرر ولا ضرار .

سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية :

– أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل . وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم .

– عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة .

– حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب . والضرائب عند الحاجة الماسة إليها .

الركن الثالث : التكافل الاجتماعي : من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات

الجسدية والنفسية والفكرية ، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانات ومقدار التحمل والبذل ، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل ، وبالتالي مقدار الحصول على المال . وبالتالي سيكون

هناك أفراد في المجتمع معوزين ، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية .

ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد

المجتمع منها :

- الزكاة لسد حاجات المعوزين .
- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات .
- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته .
- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين .
- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة عيد الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها .
- إضافة لهذه الأركان نجد الاقتصاد الإسلامي وضع العقوبات المالية وهي الجزاءات التي تحمل طابع الردع المالي لمن يسبب الأذى للمجتمع فنجد عز وجل قال بعد بسم الله الرحمن الرحيم: **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلاً من الله والله العزيز حكيم** (1) .

وبغیرها الكثير من المبادئ الاقتصادية من الممكن أن نستنبطها من النصوص القرآنية والسنة الشريفة . والوقف معناه: "تحبیس الأصل وتسبیل المنفعة . وهذه المنفعة لا يختص فرد بملكيتها بل هي عامة لكل من يستحق الوقف . واشترط الفقهاء أن يكون على فعل معروف كبناء المساجد ورعاية العلم وأهله، وعمل المستشفيات والنفقة على المحتاجين وما ينفع الناس (2) .

المطلب الثاني: أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

يهدف النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تحقيق العبودية الكاملة لله عز وجل ويرتبط بهذا المبدأ بمدى التزام مختلف الوحدات الاقتصادية، والعبودية: هو كمال القبول والانقياد المختلف قواعد الشريعة . الأهداف الأساسية:

١ – التخصيص الأمثل لكل الموارد الاقتصادية: شروطها:

- عدم إنتاج السلع المحرمة الضارة .
- لا يعطي رأس المال عائداً إلا بقدر ارتباطه بالمخاطرة .
- التركيز على الضروريات وعدم الإسراف وعدم الإفراط .
- الابتعاد عن إنتاج السلع والخدمات ذات طبيعة إسرافيه .
- الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية .

(1) سورة المائدة آية 381

(2) القحطاني، علي بن مسفر، (2000)، النظام الاقتصادي الإسلامي في الإسلام، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ص 1، 5

٢- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع:

- يتم الإنتاج حسب الأولوية والضرورة للمجتمع وتقسيم إلى ثلاث مستويات:
- السلع الضرورية: وهي كافة السلع والخدمات التي تخدم في صيانة الأركان الخمسة وهي (الدين - النفس - العقل - النسل والمال) ومن الأمثلة الشراب والطعام.
 - السلع الحاجية: وهي لا تتوقف عليها مياه الفرد وهي سلع يمكن الاستغناء عنها ولكن بشيء من المشقة. مثل استهلاك اللحوم والأجبان.
 - السلع التكميلية: وهي الأمور التي لا تتخرج الحياة ولا تصب بدونها ولكن وجودها يسهل الحياة وتحسنها وتجميلها مثل ممارسة الرياضة واستخدام الحاسب.

٣- تحقيق توزيع عادل للدخل الثروة:

تعريف: هو التوزيع الناتج من عملية التوجيه التلقائي بواسطة الزكاة الصدقات والإرث وغيرها. بجزء كاف ما الدخل والثروة والتي تم تخصيصها أوليا بالشكل الأمثل عن طريق السوق الإسلامي، وذلك لإشباع الحاجات الضرورية العامة والخاصة للأفراد وشرائح المجتمع.